2023

استعراضات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول حوكمة القطاع العام

مسح للفضاء المدني في تونس

أبرز النقاط

OCDE
DES POLITIQUES MEILLEURES POUR UNE VIE MEILLEURE

مسح للفضاء المدني في تونس –أبرز النقاط

تقدّم عمليات مسح الفضاء المدني التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في إطار مرصد الفضاء المدني دراسةً نوعية للأطر القانونية والمؤسساتية وللسياسات العمومية والممارسات التي تساهم في حماية وتعزيز الفضاء المدني في الدول الأعضاء والدول الشريكة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما تصوغ توصيات ملموسة تتناول الأبعاد الأربعة للفضاء المدني وتتطرّق لقضية الإدماج ومكافحة التمييز باعتبارها محاور عابرة للمجالات. تقدّم هذه الوثيقة ملخصًا لأبرز العناصر المحددة لمسح الفضاء المدني في تونس.

المقدمة.....03
الحقوق والحريات المدنية في تونس.....05
الحقوق والحريات الرقمية والإعلامية في تونس.....08
البيئة المَمّكِنة لمنظمات المجتمع المدني.....11
مشاركة المواطنين.ات والأطراف المعنية في تونس.....14
إدماج وإشراك المجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا في تونس.....16

تم إعداد وصياغة هذا **المسح للفضاء المدني في تونس** خلال سنة 2021. وتم تلقي التعليقات الأخيرة من الحكومة التونسية في ديسمبر 2022، ثمّ نُشر المسح في جانفي 2023. شهدت تونس تطوّرات كبيرة في فترة ما بين مرحلة صياغة التقرير ونشره، مما يؤثّر جزئيًا على تحليلات المسح وتوصياته، خاصة فيما يخصّ كشف عدم الاستقرار السياسي الكامن من خلال فرض حالة استثنائية في يوليو 2021، التي أعلنها رئيس الجمهورية، وتجميد البرلمان وإقالة عدد من كبار المسؤولين في الدولة وسنّ مرسوم رئاسي يتعلّق بإجراءات استثنائية تمنح رئيس الجمهورية صلاحيات السلطة التشريعية وتمكّنه من التشريع في مجالات الاختصاص الممنوحة عادة للسلطة التشريعية، عبر مراسيم. كما تمّ تنظيم استفتاء أدّى إلى المصادقة على دستور جديد في أوت 2022.

ينطلق التحليل الذي يقدّمه هذا المسح من السياقات الدستورية - المرتبطة بدستور 2014 - والسياقات السياسية التي تختلف في جزء منها عن الوضع القائم وقت النشر. لكن تظل الاستنتاجات والتوصيات المقدمة في هذا التقرير صالحة، حيث يتناول المسح الأطر والممارسات التي تتجاوز الدستور ويتبنى مقاربة على المدى البعيد لا تتأثّر ضرورة بالتغيّرات الحينية. ومع ذلك إذا فإنّ دراسة الوضع على المدى المتوسّط، تطلّب مراقبة وتحليل التأثير الشامل للدستور على الفضاء المدني في ضوء تنفيذ أحكامه في إطار الديناميكيات الديمقراطية للدولة.

مقدمة

بعد مرور أكثر من عشر سنوات على الثورة (ديسمبر 2010 - جانفي 2011)، أحرزت تونس تقدمًا كبيرًا على مستوى ترسيخ الحقوق والحريات المدنية والصحافة والنفاذ إلى المعلومة ومبدإ مشاركة المواطنين.ات. ومع ذلك، لا تزال الدولة في مرحلة انتقالية يواجه فيها التقدم فيما يخصّ الفضاء المدني تحديًا مرتبطا بالسياق السياسي غير المستقر وبالوضع الاقتصادي الصعب الذي تفاقم بعد وباء كوفيد 19، وبسبب مقاومة التغيير في بعض القطاعات الرئيسية من الدولة.

رسم بياني 1. التسلسل الزمني للأحداث القضائية البارزة منذ الثورة

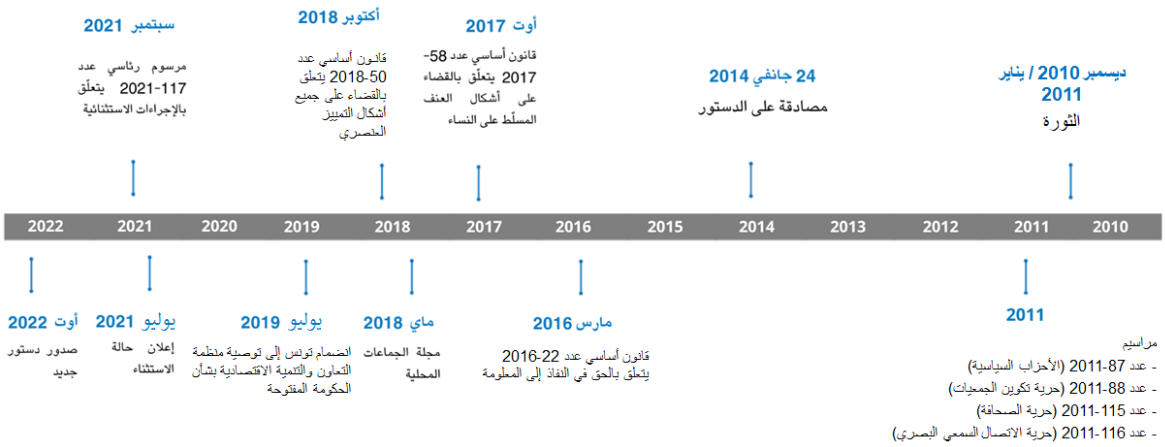

المصدر: أعدّه الكاتب

يقدّم مسح الفضاء المدني في تونس دراسة للفضاء المدني التونسي تشمل أبعاده الأربعة وفقًا للإطار التحليلي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: الحقوق والحريات المدنية والحقوق والحريات الرقمية والإعلامية والبيئة المَمَكِنة لمنظمات المجتمع المدني ومشاركة المواطنين.ات والأطراف المعنية. كما يولي اهتمامًا خاصًا لمسألة الإدماج ومكافحة التمييز، باعتبارها محاور عابرة للمجالات. ويقدّم توصيات ملموسة حول كل من هذه الأبعاد بهدف دعم الحكومة التونسية لمزيد حماية الفضاء المدني وتعزيزه. يعمل هذا المسح على تبيّن التقدم المحرز في اتّجاه تكريس المبادئ الديمقراطية في تونس والتعرّف على التحديات المتبقية وتحديد مسارات العمل التي تسمح بمشاركة كاملة وفعّالة للمواطنين.ات والمجتمع المدني في الإصلاحات التي تقوم بها البلاد.

تُعرّف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **الفضاء المدني** بكونه مجموعة الشروط القانونية والسياسات العمومية والمؤسساتية والممارسات الضرورية للجهات الفاعلة غير الحكومية للنفاذ إلى المعلومات والتعبير والتجمّع والتنظّم والمشاركة في الحياة العامة.

المنهجية

استبيان شامل حول الفضاء المدني: إجابات تونس على الاستبيان العام حول الفضاء المدني في إطار التحقيق الشامل لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الحكومة المفتوحة (2021/2020)

مراجعة وثائقية: مراجعة الأدبيات الموجودة (جانفي - أفريل 2021)

استشارة عامة: 29 مساهمة في الاستشارة الأولية عبر الإنترنت (فيفري 2021)

موائد مستديرة ومقابلات: موائد مستديرة ومقابلات أُجريت عبر الإنترنت، **16** مقابلة مع الهيئات الحكومية والهيئات المستقلة و**28** منظمة من منظمات المجتمع المدني (مارس - ديسمبر 2021)

تدقيق الوقائع ومراجعة الأقران: مشاركة النسخة الأولى من المسح مع الحكومة التونسية والمراجعين.ات الأقران للتدقيق في الوقائع (تمت مشاركتها في فيفري 2022 وتمّ تلقّي التعليقات الأخيرة من الحكومة التونسية في ديسمبر 2022)

الحقوق والحريات المدنية في تونس

الإطار القانوني للحقوق والحريات المدنية في تونس

يكرّس دستور 2014 وعددٌ من النصوص القانونية الحقوق والحريات المدنية المرتبطة بالفضاء المدني مثل حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. فقد سمحت المراسيم التي تم تبنيها بعد الثورة التونسية ودستور 2014 بإحراز تقدم كبير في تركيز إطار قانوني يتطابق مع التزامات تونس الدولية. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض القيود، لا سيما في النصوص التي اعتُمدت قبل الثورة والتي لم يتمّ تعديلها بما يناسب الضمانات الدستورية الجديدة. وينطبق هذا بشكل خاص على المجلة الجزائية ومجلة الاتصالات والقانون عدد 69-4 المتعلق بحرية التجمع السلمي والتظاهر أو المرسوم المتعلق بحالة الطوارئ. هذه القيود تفرضها، من ناحية، الأحكام الواسعة والمفرطة أحيانا التي تتضمّنها هذه النصوص، مثل تجريم التشهير والثلب الذي تصل عقوبتها إلى السجن، ومن ناحية أخرى استخدام مصطلحات مبهمة يفتقر تعريفها إلى الدقة، وهو ما يترك للقاضي هامشاً واسعاً من التأويل.

الجهود المبذولة لإصلاح الإطار القانوني

نفذت تونس العديد من المبادرات الهادفة إلى تحديث ومواءمة الإطار القانوني المتعلق بالحقوق والحريات، مثل بعث وزارة العدل للجان إصلاح المجلة الجزائية ومجلة الإجراءات الجزائية، وبعث لجنة وطنية لمواءمة النصوص القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها، ولجنة الحريات الفردية والمساواة (Colibe). وتحتاج هذه الجهود إلى إشراك المجتمع المدني والحرص على تواصل هذه المبادرات وتنفيذ توصياتها.

الإطار المؤسساتي لحماية الحقوق والحريات المدنية وتعزيزها

يتطلّب تحويل الدفاع عن الحقوق والحريات المدنية المنصوص عليها في الإطار القانوني إلى ممارسة عملية تركيزَ مؤسسات رقابة وانتصاف مستقلة وفعالة.

أنشأت تونس هيئات مستقلة تلعب دورًا حاسمًا في المراقبة والتوعية وتعزيز وحماية الحقوق والحريات في الفضاء المدني، يمكن اعتبارها نقاط قوة محدّدة للبلاد من حيث إسهامها في بناء دولة أكثر قابلية للمساءلة والانفتاح (انظر **الرسم البياني 2**). ومع ذلك، تجد هذه الهيئات نفسها في كثير من الأحيان مقيّدة بسبب محدودية الموارد البشرية والمالية المخصصة لإتمام مهامّها، وهو ما يمنع تحقيقها لأفضل مردوديتها. ويبقى التحدي الأكبر مرتبطا بالتأخّر في تركيز مؤسّستين رئيسيتين، وهما المحكمة الدستورية وهيئة حقوق الإنسان التي ستحُلّ محلالهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبالتالي، فإنّ تركيز هذه المؤسسات وتعزيز مكانة الهيئات القائمة والموارد المخصصة، البشرية منها والمالية، يجب أن يكون على رأس أولويات الحكومة التونسية. في الوقت نفسه ورغم الجهود الإصلاحية المبذولة بعد الثورة، لا يزال النفاذ إلى العدالة يمثل تحديًا في تونس لا فقط بسبب اكتظاظ النظام القضائي، بل أيضًا بسبب ضعف معرفة المتقاضين.ات بحقوقهم.نّ، وفي بعض الأحيان غياب التطبيق الفعّال لقرارات المحكمة الإدارية لصالح المتقاضين.ات.

الرسم البياني 2: تدخل الهيئات المستقلة حول الأبعاد الأربعة للفضاء المدني

	المشاركة	البيئة المَمَكِنة لمنظماتالمجتمع المدني	الإعلام والحقوق والحريات الرقمية	الحقوق والحريات المدنية
الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري	-	✓	✓	✓
الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية	✓	✓	✓	✓
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	✓	✓	-	-
الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	✓	-	-	✓
الهيئة الوطنية للنفاذ إلى المعلومة	-	✓	✓	✓
الهيئة الوطنية لمكافحة الإتّجار بالأشخاص	-	-	-	✓
الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية	-	-	✓	✓
الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب	-	-	-	✓

المصدر: أعدّه الكاتب انطلاقا من تقديم لرئاسة الحكومة التونسية

الحقوق والحريات المدنية في الممارسة العملية

خلال السنوات العشر التي تلت الثورة، أحرزت تونس تقدمًا ملحوظًا نحو تكريس الحقوق والحريات المتعلقة بالفضاء المدني. وهذا ما يؤكّده تطوّر تصنيفها في مختلف التصنيفات المتعلقة بالحقوق والحريات المدنية[1].

ومع ذلك، فإنّ التحليل الذي قدّمه المسح يكشف عن فجوة بين الدستور الذي يضمن بشكل كامل الحقوق والحريات المدنية بما يوائم المعايير الدولية، وبين العمل غير المكتمل لإصلاح ومواءمة التشريعات السارية مع الضمانات الدستورية، وبين تطبيق الإطار القانوني في الممارسة العملية. وقد سلّطت المقابلات الضوء على الشعور بالتراجع التدريجي في الفضاء المدني في السنوات الأخيرة، خاصة فيما يخصّ تزايد الملاحقات القضائية على خلفية التعبير عن الرأي والضغط المتنامي على حرية الاحتجاج.

بالإضافة إلى ذلك، تواصل العمل باستمرار بحالة الطوارئ منذ 2015، ثمّ أقرّ رئيس الجمهورية في 25 يوليو حالة الاستثناء. يتجلّى ذلك في اتخاذ تدابير استثنائية بموجب المرسوم الرئاسي عدد 117-2021 الذي يمنح رئيس الجمهورية صلاحية سنّ مراسيم في مجالات الاختصاص الممنوحة عادة للسلطة التشريعية. أفادت بعض منظمات المجتمع المدني والمراقبون.ات بتدهور الفضاء المدني نتيجة الإجراءات المتّخذة بموجب حالة الطوارئ وحالة الاستثناء. إنّ العمل المطوّل بالأحكام الاستثنائية التي يُفترض أن تكون - وفقا للمعايير الدولية - محدودة زمنيا، يستوجب إيجاد آليات للمساءلة والمراقبة والحوار المفتوح حول تأثير هذه الإجراءات على الفضاء المدني مع جميع الأطراف المعنية ومن بينها المجتمع المدني.

[1] مثلا مؤشّر الحوكمة لمؤسّسة محمد إبراهيم (2021)، مؤشّر حرية التعبير للفصل 19 (2021)، التقرير السنوي حول الديمقراطية لمعهد في دام (Institut V-Dem) (2021)

التوصيات الرئيسية

الإطار القانوني:

- استكمال العمل على **مواءمة وتحديث** الإطار القانوني بما يتماشى مع الضمانات الدستورية والاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وعلى وجه الخصوص:
  - الإطار القانوني المتعلّق **بحرية التظاهر** والتجمع السلمي (القانون عدد 69-4)
  - الإطار القانوني المتعلّق **بحالة الطوارئ** (مرسوم عدد 78-50)
  - **المجلة الجزائية** (إلغاء تجريم التشهير والثلب وتدقيق المصطلحات القانونية للحد قدر الإمكان من هوامش التأويل).
- دعم **اللجنة الوطنية لملاءمة النصوص القانونية** ومرافقتها من خلال إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشكل كامل.
- تعزيز الإطار القانوني **لحماية المبلّغين** من خلال إصدار المراسيم التنفيذية اللازمة وتوسيع التعريف ليشمل القطاع الخاص.

الإطار المؤسساتي لحماية وتعزيز الحقوق والحريات المدنية

- التسريع في تركيز **المحكمة الدستورية والهيئات الدستورية والمستقلة** التي لم يتمّ إنشاؤها بعد (خاصة هيئة حقوق الإنسان).
- دعم **الموارد المالية والبشرية** للهيئات التنفيذية.
- تعزيز **الوساطات المؤسساتية للتعاون** بين العدالة والهيئات المستقلة ودعم وتشجيع التعاون بين **الهيئات والحكومة والمجتمع المدني**.

تعزيز الحقوق والحريات المدنية على المستوى العملي

- تعزيز **برامج الإعلام والتوعية للمتقاضين.ات** حول حقوقهم.نّ وآليات الانتصاف المختلفة المتاحة لهم.نّ.
- إقامة **حوار دائم مع المجتمع المدني** حول تفعيل الحقوق والحريات المدنية.
- تعزيز جهود **التكوين المستمر وتأطير قوات الأمن والقضاة** فيما يخص الإطار القانوني الجديد الذي تمّ اعتماده بعد الثورة ومزيد ربط الارتقاء في الوظيفة بحلقات التكوين.
- الانطلاق في **مسار واسع للتشاور** مع مختلف الجهات الفاعلة والأطراف المعنية لتعزيز **الشفافية** فيما يتعلّق بالسياسات الأمنية و**مساءلة** الفاعلين.
- تقديم **تفسير** علني لتمديد حالة الطوارئ والتفكير في بدائل تسمح بتحقيق نفس أهداف الأمن العام.

الحقوق والحريات الرقمية والإعلامية في تونس

الإطار القانوني للحقوق والحريات الرقمية والإعلامية

تُعتبر الحقوق والحريات الرقمية والإعلامية عناصر أساسية في الفضاء المدني.

بعد الثورة وخاصة بعد وضع إطار قانوني أكثر تحرّرا انطلاقا من سنة 2011 عبر سنّ المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المتعلق بحرية الصحافة وعدد 116 لسنة 2011 المتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري، شهد القطاع تحرّرا سريعا. كما سنّت تونس في 2016 قانونًا يتعلّق بالنفاذ إلى المعلومة، يتواءم إلى حد كبير مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى في هذا المجال.

علاوة على ذلك، كانت تونس دولة رائدة في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال حماية المعطيات الشخصية، حيث تم تضمينها كحق دستوري سنة 2002 كرّسه القانون عدد 63-2004 لسنة 2004. ومع ذلك، فإنّ هذا الإطار القانوني يحمل بعض أوجه القصور في علاقة بالسياق الاستبدادي الذي سُنّ فيه وفي علاقة بالتطورات التكنولوجية التي طرأت في السنوات الأخيرة، وهو ما يستوجب العمل على المراجعة والتحديث.

الإطار المؤسسي

تمثّل الهيئة المستقلة العليا للاتصال السمعي البصري (HAICA) وهيئة النفاذ إلى المعلومات (INAI) والهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية (INPDP) ركائز مؤسساتية لتعزيز الحقوق والحريات الرقمية والإعلامية. تلعب هذه الهيئات دورًا أساسيًا في مراقبة التنفيذ السليم للقانون من قبل الهيئات المعنية ومدى امتثالها للأطر المعمول بها، كما تقوم بعمل حاسم في تعزيز الحقوق والحريات الرقمية والإعلامية وتدريب مختلف الفاعلين - العموميين وغير العموميين - والتعاون بانتظام مع المجتمع المدني. ومع ذلك، فإنّ بعض العوامل تعطّل قيام هذه الهيئات بدورها كاملا مثل محدودية الموارد البشرية والمالية وضعف عهداتها في انتظار تجديدها ونقص الوسائل التي تسمح بإنفاذ آرائها وقراراتها.

التحديات والفرص على أرض الواقع

خَلَق الإطار الجديد الذي تم إنشاؤه سنة 2011 فضاءً مشجّعا لازدهار حرية حقيقية للتعبير وفَتَح المجال أمام عدد كبير من الفاعلين الجدد في قطاع الإعلام، بما في ذلك وسائل الإعلام الملتزمة والمستقلة التي تشارك بشكل مباشر في إحياء الفضاء المدني وفي تحفيز الحوار المواطني (انظر الرسم البياني 3). لا يُخفي ذلك وجود تحديات لا تزال قائمة. فقد جاء هذا الانفتاح السريع بعد سنوات من رقابة الدولة وهو ما جعل قطاع الصحافة يجد صعوبة في إعادة هيكلة نفسه بتبني سياسة إعلامية عمومية حقيقية، وخاصة باعتماد نموذج اقتصادي جديد يمكنه أن يضمن استدامته في سياق عالمي تغيّر فيه القطاع كثيرا بفعل التحول الرقمي إلى جانب عوامل أخرى. من جهة أخرى، تكشف المقابلات الإحساس بتدهور مناخ حرية الصحافة في السنوات الأخيرة خاصة فيما يخصّ حالات العنف - اللفظي أو الجسدي - ضد الصحفيين.ات، والإحجام عن تبني مبدإ الشفافية والنفاذ إلى المعلومة كما يجب، وارتفاع عدد الملاحقات القضائية للصحفيين.ات بموجب المجلة الجزائية ومجلّة الاتصالات بدلاً من مجلّة الصحافة المخصص. وقد تفاقمت هذه الممارسات بسبب الأزمة الاقتصادية والسياسية والصحية في البلاد. كما تشكّل الظواهر الأخرى، مثل الانتشار المتزايد للمعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة تحديات أمام حرية الصحافة والإعلام.

الرسم البياني 3: تطوّر التصنيف العالمي لتونس فيما يخصّ حرية الصحافة، مراسلون بلا حدود، 2010-22

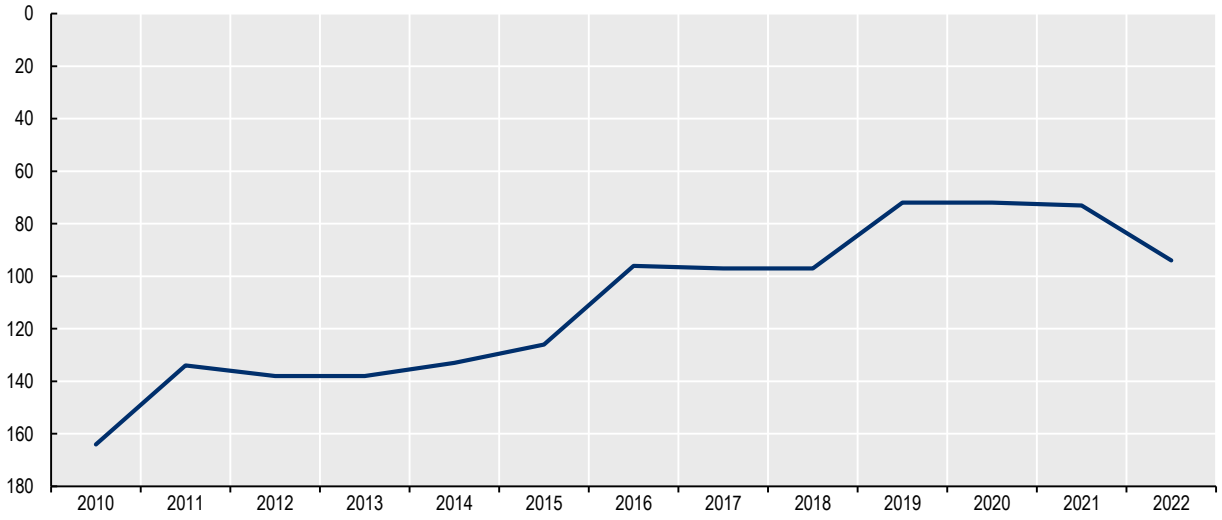

المصدر: مراسلون بلا حدود، التصنيف العالمي لحرية الصحافة، 2022

تتطلّب هذه التحديات المعقدة والمعولمة تعزيز التعاون بين الحكومة وجميع الأطراف المعنية (الصحفيون.ات وممثلو.ات وسائل الإعلام والهيئات المستقلة والمواطنون.ات...) حتى يتسنّى تحقيق التوازن بين مكافحة هذه التهديدات لنظام المعلومات وبين الحفاظ على حرية التعبير على الإنترنت وحرية الصحافة والنفاذ إلى المعلومة.

إن بذل الجهود من أجل تعزيز الحق في النفاذ إلى المعلومة وآلياته وتقديم التكوين في هذا المجال والتثقيف الإعلامي والتوعية بأهمية حماية المعطيات الشخصية يمثّل أيضًا رافعة لمزيد إعمال الحقوق والحريات الرقمية والإعلامية في تونس بما يساهم في تقوية قدرة المواطنين.ات على الصمود في مواجهة التحديات الجديدة لمجتمع المعلومات.

التوصيات الرئيسية

الإطار القانوني

- وضع **ضمانات وحمايات إضافية لحرية التعبير على الإنترنت،** خاصة لحماية الفاعلين الذين يقومون بعمل إعلامي ذي منفعة عامة دون حيازة صفة صحفي.ة (مواطنون.ات صحفيون.ات، ومبلغون.ات...)
- **إصلاح وتحديث** الإطار القانوني المتعلق **بحماية المعطيات الشخصية** على ضوء التطورات التكنولوجية.
- في حالة تبنّي إطار قانوني لمكافحة الجرائم الإلكترونية، الحرص على أن يكون **تعريف الجرائم والجنح دقيقا بما فيه الكفاية** مع الحد قدر الإمكان من هوامش التأويل.

الإطار المؤسّساتي

- **تجديد عهدة** عمل الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري (HAICA) رسميًا وبشكل عام عهدات هيئات الرقابة على الحقوق والحريات الرقمية وتعزيزها.
- الحرص على **تطبيق قرارات** الهيئات الرقابية في مجال الحقوق والحريات الرقمية والإعلامية (الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، هيئة النفاذ إلى المعلومة) وتزويدها **بالموارد المالية البشرية** الكافية.
- النظر في منح الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية إمكانية تنفيذ **عقوبات إدارية**.

على المستوى العملي

حرية الصحافة

- إقامة **دورات تدريبية وتوعوية** للعاملين في القطاع القضائي حول **الإطار القانوني** المتعلق بحرية الصحافة.
- التفكير **في سياسة إعلامية عمومية** مع جميع الأطراف المتدخلة وتحديد **المسؤوليات المؤسساتية** في دعم الصحافة.
- ضمان المساءلة في قضايا العنف ضد الصحفيين.ات أو انتهاكات حرية الصحافة.

حماية المعطيات الشخصية

- مزيد **التوعية العامة** بأهمية حماية المعطيات الشخصة.
- تعزيز **المشاركة وجهود التعاون** بين الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية والمجتمع المدني للاستفادة من الخبرات الموجودة.

النفاذ إلى المعلومة

- تعزيز **النشر الاستباقي** للمعلومات ومراقبة مدى الامتثال لالتزاماتهم في هذا المجال من قبل الإدارات العمومية.
- الاستمرار في إقامة **حلقات تدريبية خاصة وأنشطة توعوية** موجّهة للصحفيين.ات ولهيئات الخاضعة للقانون.
- إجراء **استشارات مع مختلف المؤسّسات الإعلامية** لتسهيل فهم المعلومات التي قد تكون مفيدة لوسائل الإعلام.
- إعداد **خارطة** بالمنظمات المشمولة بالقانون وتبويبها لتسهيل متابعة التنفيذ.

مكافحة لمعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة

- اعتماد مقاربة **بيداغوجية** (التثقيف الإعلامي ومبادرات التدقيق في المعلومات) واعتماد أسلوب استراتيجي أكثر في **التواصل العام** للتصدي لنشر المعلومات الخاطئة.

البيئة المَمّكِنة لمنظمات المجتمع المدن

منظمات المجتمع المدني هي جهات فاعلة محورية في الفضاء المدني وتلعب دورًا رائدًا في أي إصلاح للحكومة المفتوحة. وبالتالي تكتسي البيئة الداعمة أهمية كبرى في تعزيز فعاليّتها وقدرتها على العمل بحرية واستقلالية.

شهد المجتمع المدني التونسي غداة الثورة زيادة كمية هامّة، وتطوّرًا نوعيًا. فنشأت العديد من الجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان والحوكمة والمواطنة. وهذا يعود جزئيا إلى الدور الرئيسي الذي لعبه المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي، الذي أصبح بفضل ديناميّته وتنوّعه أحد أهمّ مكتسبات الثورة.

يعود الفضل لفسح المجال لهذا التطور إلى وجود إطار قانوني تحرّري جديد استحدث في سبتمبر 2011 من جهة، ومن جهة ثانية إلى عناصرَ أخرى مثل تبنّي السلطات العمومية لتوجّه أكثر إيجابية تُجاه المجتمع المدني، وخلق بيئة سياسية مؤسساتية مواتية بشكل عام، وسهولة نسبيًا للنفاذ إلى التمويلات الأجنبية، وتعدّد مبادرات بناء القدرات لصالح الجمعيات، وكذلك إقبال المواطنين.ات على خلق مبادرات (غالبًا بصفة تطوعية) رغبة منهم.نّ في بعث منظمات المجتمع المدني والمشاركة في الحياة العامة.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، سواء من حيث تطبيق الإطار القانوني أو من حيث القدرة التنفيذية وتوفّر قدرات منظمات المجتمع المدني نفسها.

الإطار القانوني الحاكم لمنظمات المجتمع المدني

يُنظّم المرسوم عدد 88-2011 الذي صدر بعد الثورة منظمات المجتمع المدني. هذا النص يتواءم إلى حد كبير مع الممارسات الفضلى والمعايير الدولية في هذا المجال وقد مكّن المجتمعَ المدنيَ من لعب دور حاسم في مسار الانتقال الديمقراطي. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة للعمل على تغطية بعض مواطن القصور، لا سيما فيما يتعلق بالعمليات الإدارية ووسائل الانتصاف في حالة عدم تنفيذ الإطار، خاصة خلال عمليات تسجيل الجمعيات. من الهام أن يتمّ تحسين وتدقيق عدد من الأحكام الخصوصية، لكن يجب أن تحافظ كل مبادرة لإصلاح الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالجمعيات على المرسوم 88-2011 روحا ونصا وأن تقتصر التغييرات على هذه الجوانب المخصصة.

الإطار المؤسساتي لدعم منظمات المجتمع المدني

يعتبر إنشاء إطار مؤسسي متين رافعة إضافية لدعم البيئة المَمّكِنة لمنظمات المجتمع المدني. في تونس، تتدخّل ثلاث مؤسّسات عمومية رئيسية في عملية التسجيل والمراقبة والتدريب وإدارة العلاقة مع المجتمع المدني: الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب السياسية والإدارة العامة للعلاقات مع المجتمع المدني ومركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات (إفادة). إنّ تعزيز قدرات هذه المؤسسات ورقمنة ولامركزة عدد من الإجراءات والتواصل مع منظمات المجتمع المدني، من شأنه أن يزيد في دعم الإطار المؤسساتي للبيئة المَمّكِنة للمجتمع المدني. كما أنّ ترشيد هذا الإطار المؤسساتي سيعود بالفائدة على أوجه التآزر القائمة ويدفع نحو الاستخدام الأمثل للموارد البشرية ويقلّل من مخاطر التداخل بين العهدات.

تأثير مكافحة الإرهاب وغسل الأموال على منظمات المجتمع المدني

كما هو الحال في العديد من البلدان، كان لسياق مكافحة الإرهاب وغسل الأموال تأثير واضح على البيئة التنفيذية لمنظمات المجتمع المدني في تونس. لئن وضع المرسوم عدد 88-2011 قواعد تهدف لضمان المساءلة والشفافية المالية للجمعيات، فإنّ تنفيذها الجزئي، الراجع جزئيًا إلى محدودية إمكانيات وقدرات المؤسّسات العمومية المسؤولة عن الرقابة، أدّى إلى اعتماد قوانين أخرى تفرض التزامات إضافية وأحيانًا متكرّرة على الجمعيات. هذا ما ينطبق على القانون عدد 52-2018 الذي يفرض على الجمعيات التسجيل في السجل الوطني للمؤسّسات، رغم اعتراض عدد كبير من منظمات المجتمع المدني على هذا الأمر. كما أفادت بعض منظمات المجتمع المدني بأنّها واجهت صعوبات إضافية في النفاذ إلى الخدمات البنكية بسبب زيادة ممارسات "الحد من المخاطر" من جانب البنوك عبر طلب الحصول على وثائق ومستندات إضافية، وصعوبات في فتح حساب بنكي، إضافة لتأخيرات غير مبرّرة في تحويل الأموال وزيادات في قيمة الرسوم البنكية.

تمويل منظمات المجتمع المدني

تعتبر مسألة تمويل المجتمع المدني التونسي ذات أهمية كبرى بحكم اعتمادها القوي على أموال التعاون الدولي المرتبطة بمشاريع محددة تجعل من الصعب استدامة التمويل، وبحكم محدودية النفاذ إلى التمويلات العمومية. معالجة هذا التحدي تستوجب عمل الحكومة التونسية على تسهيل تمويل

الجمعيات إمّا عبر الترفيع في التمويلات العمومية الممنوحة بطريقة شفافة أو من خلال دعم البحث عن طرق تمويل بديلة ومستقلة.

وقد تمّ في هذا الاتّجاه سنّ قوانين سنة 2020 تتعلّق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبالتمويل التشاركي وهو ما يُعتبر فرصة حقيقية إذا ما تمّ استكمال المسار بإصدار المراسيم التنفيذية اللازمة. أخيرًا، توضيح وتبسيط النظام الجبائي المطبق على منظمات المجتمع المدني واعتماد نظام جبائي تفضيلي خاص بمنظمات المجتمع المدني من شأنه أن يدعم البيئة المَمّكِنة لمنظمات المجتمع المدني.

التحديات الأخرى المتعلقة بالبيئة المَمّكِنة لمنظمات المجتمع المدني

بالإضافة إلى العناصر المذكورة، مكّنت المقابلات التي أجريت في إطار المسح من التفطّن لتحديات أخرى مثل تدهور صورة المجتمع المدني لدى الرأي العام في الفترة الأخيرة والتفاوت على مستوى القدرات والموارد بين منظمات المجتمع المدني الكبيرة التي تتّخذ من العاصمة مقرّا لها في أغلب الأحيان وبين منظمات المجتمع المدني الأصغر في الجهات القائمة على التزام المتطوعين.ات، وغياب منصة وطنية للمجتمع المدني تكون بمثابة منتدى للتنسيق بين هذه المنظمات. من ناحية أخرى ترى بعض منظمات المجتمع المدني التي تمت مقابلتها أنّ البيئة المَمّكِنة لنشاط الجمعيات ومشاركتها في الحياة العامة قد تدهورت وأصبحت أقل مشجّعة مما كانت عليه بُعيْد الثورة. يجب أن يتمّ التفكير في تجاوز هذه التحديات بمشاركة منظمات المجتمع المدني وهو ما سيسمح للمجتمع المدني التونسي باستغلال نقاط قوّته لبلوغ مستوى حقيقي من النضج وضمان استدامته وتحقيق أعلى مردودية له.

التوصيات الرئيسية

الإطار القانوني

- **المرسوم عدد 88-2011:** الحفاظ على روح ونص المرسوم وسد الثغرات المتعلقة بالعمليات الإدارية:
  - النظر في فرض **عقوبات** في حالة وجود **ممارسات إدارية لا تمتثل** للإطار القانوني، خاصة عملية التسجيل.
- إقامة حوار تمهيدي مع منظمات المجتمع المدني آليا قبل أي مقترح لإصلاح الإطار القانوني الذي ينظّم حرية تكوين الجمعيات.
- مراجعة فرض تسجيل منظمات المجتمع المدني في السجل الوطني للمؤسّسات.
- تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المرسوم عدد 88-2011 بانتظام في حالة عدم الالتزام بأحكامه.

الإطار المؤسّساتي

- **تعزيز قدرات** الإدارة العامة للجمعيات، من خلال المكاتب على المستوى المحلي ورقمنة الإجراءات مثلا.
- تعزيز **انفتاح واتّصال** الإدارة العامة للجمعيات.
- **مراجعة أو مواءمة إطار الدعم المؤسساتي للمجتمع المدني** بهدف توثيق التنسيق وخلق أوجه تآزر بين الإدارة العامة للعلاقة مع المجتمع المدني والإدارة العامة للجمعيات ومركز إفادة.

تمويل منظمات المجتمع المدني

- تعزيز الشفافية وتبسيط إجراءات منح **التمويل العمومي لمنظمات المجتمع المدنى** وإشراك منظمات المجتمع المدني في اللجان الفنية والترفيع في المبالغ قدر الإمكان.
- تشجيع **النشر الاستباقي للمعلومات المتعلقة بالتمويل العمومي** لمنظمات المجتمع المدني.
- تعزيز **تنسيق الدعم الخارجي** للمجتمع المدني.
- توعية **الجهات المانحة** لاستخدام **أشكال مرنة للتمويل** ودعوات تقديم المشاريع باللغة العربية الفصحى أو اللهجة العامية، وشروط مالية أكثر مرونة.
- اعتماد المراسيم التنفيذية للقانون عدد 30-2020 المتعلّقة **بالاقتصاد الاجتماعي والتضامنى** والقانون عدد 37-2020 المتعلّق **بالتمويلالتشاركي**.
- إعداد **دليل حول الأحكام الضريبية** التي تنطبق على الجمعيات والنظر في نظام ضريبي تفضيلي خاص بمنظمات المجتمع المدني.

تحديات أخرى

- إطلاق **حملات اتصالية عمومية** تسلّط الضوء على أهمية دور المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي في تونس.
- تعزيز **نفاذ منظمات المجتمع المدني إلى وسائل الإعلام** من أجل مزيد إبراز حضورها لدى السكان.
- تنظيم **حلقات تكوين في مجال تقنيات التواصل** تكون موجّهة لمنظمات المجتمع المدني.
- المواصلة **في بناء قدرات** منظمات المجتمع المدني - بما في ذلك في مجال التصرف الإداري والمالي – خاصة المنظمات الناشطة خارج العاصمة تونس والمدن الكبرى.

مشاركة المواطنين.ات والأطراف المعنية في تونس

تعدّ مشاركة المواطنين.ات والأطراف المعنية مكوّنًا ديمقراطيًا رئيسيًا وأحد المبادئ الأساسية للفضاء المدني والحكومة المفتوحة.

بعد مرور عشر سنوات على الثورة، أحرزت تونس تقدّمًا كبيرًا في مجال مشاركة المواطنين.ات. أدخلت النصوص التشريعية عددا من أشكال المشاركة على النظام القانوني التونسي مثل الاستشارة، وتمّ تصميم عدد من أدوات الالتزام المدني وتطويرها وإطلاقها، على المستويين الوطني والمحلي.

وفي الوقت نفسه، ترسّخت "ثقافة" المشاركة تدريجيا وانفتحت قطاعات من الإدارة العمومية على مساهمة متزايدة من السكان في دورة السياسات العمومية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ وجود مجتمع مدني نشط ومؤهّل وملتزم بقضايا الحوكمة يمثّل نقطة قوة حاسمة لتحقيق الديمقراطية التشاركية الفعالة.

لا تزال تونس تمرّ بمرحلة انتقالية. وقد انطلقت مؤخّرا في إدخال عدد من التدابير الهامة. لكن يبقى من الضروري الاستمرار في تعميق ثقافة الانفتاح واعتبار المواطن.ة محور العملية والمواصلة في مأسستها وترسيخها مع مرور الوقت داخل الإدارة العمومية، كما يبقى من الأساسي تجذير مبدإ المشاركة في جميع مراحل دورة السياسة العمومية.

الإطار القانوني للمشاركة في تونس

يكرّس دستور 2014 مبدأ المشاركة في توطئته وفي الفصل 139 المتعلق بالجماعات المحلية على وجه الخصوص. تم تفعيل هذه الأحكام الدستورية لاحقًا عبر سنّ قوانين ونصوص تنظيمية، وخاصة مجلة الجماعات المحلية إلى جانب عدد من المراسيم.

إلّا أنّه لا يوجد حاليًا إطار قانوني منسق وشامل خاص بمشاركة الأطراف المعنية والمواطنين.ات في تونس. وهنا يمكن مثلا للحكومة النظر في إمكانية سنّ نص قانوني أو تنظيمي يضفي الطابع المؤسساتي على عمليات المشاركة ويجعلها إلزامية.

الإطار المؤسساتي للمشاركة

يشارك عدد كبير من الفاعلين في الجهود المبذولة لتعزيز وتنفيذ مبدإ المشاركة في تونس: إدارة العلاقة مع المجتمع المدني ومكاتب العلاقات مع المواطن ووحدة الإدارة الإلكترونية بصفتها مسؤولة عن منصة المشاركة e-participation.tn وبصفتها مركزا لتنسيق إصلاحات الحكومة المفتوحة. إلّا أنّه لا توجد حاليًا مؤسسة مسؤولة حصرا عن المشاركة، قادرة على لعب دور المنسق أو الميسّر لجميع عمليات الاستشارة التي تقوم بها مختلف الوزارات القطاعية. وإضافة إلى تعزيز الإدماج وقنوات الاتصال المؤسساتية بين مختلف المكاتب المسؤولة عن تنظيم عمليات المشاركة، يمكن للحكومة النظر في تعيين هيكل خاصّ مسؤول عن تنسيق مبادرات المشاركة على المستوى الوطني. هذا الهيكل سيجعل من الممكن رسم صورة شاملة عن الوضع القائم والاستفادة بشكل أكبر من الأساليب المستخدمة والنتائج المُتحصّل عليها من قبل جميع الإدارات العمومية.

أدوات المشاركة

استحدثت تونس العديد من أدوات المشاركة، بعضها منصوص عليه في الإطار القانوني في انتظار مزيد من التوسيع والتعزيز. ينطبق هذا مثلا على مواثيق المواطنين.ات - وهي أداة تم اعتمادها بموجب المرسوم عدد 2018-1067 تهدف إلى مشاركة المواطنين.ات والمجتمع المدني في تحسين جودة الخدمات - والميزانيات التشاركية إضافة إلى الآليات مثل المجالس المحلية النموذجية للشباب.

كما اغتنمت تونس الفرص التي أتاحتها التكنولوجيات الرقمية كمحرك لمشاركة المواطنين.ات. تم إنشاء العديد من المنصات الوطنية مثل e-participation.tn وe-people.tn لتسهيل المشاركة الإلكترونية عبر الاستشارة أو تقديم طلبات ومقترحات، أو المنتديات أو آليات الإنذار. ومع ذلك، فإنّ الاستخدام المحدود لهذه الأدوات يستدعي اتخاذ تدابير تحفّز المواطنين.ات والمجتمع المدني والسلطات العمومية على تبنّيها.

تحديات وفرص تعزيز المشاركة في تونس

لئن تمّ إحراز تقدم كبير منذ الثورة بفضل جهود الحكومة في تهيئة بيئة مواتية لمشاركة الأطراف المعنية من خلال الإطار القانوني والأدوات التقنية والرقمية والمؤسساتية الموجودة، فإنّ مشاركة المواطنين.ات في تونس غالبًا ما تظل محدودة و مخصصة. كشف التحليل وجود العديد من التحديات مثل عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده البلاد منذ عدة سنوات وهو ما يعيق اعتماد سياسات طموحة وطويلة الأجل ويعطّل استمرار المبادرات المنفّذة مركزيا ومحليا.

بالإضافة إلى ذلك، يمثّل تعزيز الموارد البشرية والمالية المخصصة لتنفيذ العمليات التشاركية وكذلك قدرات الموظفين.ات رافعة مهمة لتعميق مشاركة المواطنين.ات والأطراف المعنية في تونس. كما أنّ إنشاء إطار مؤسساتي

مخصص للتنسيق والدعم وصياغة أدلة حول الآليات المتوفّرة، يمكن أن يستجيب لهذه التحديات. أخيرًا، يتطلّب الحفاظ على مناخ التعاون والتشارك بين المجتمع المدني والحكومة تقديمَ تقييمات (*feedback*) لعمليات الاستشارة المنفذة والمساهمات المتلقاة، مع ضرورة ضمان تنويع أدوات المشاركة من أجل إشراك شريحة أوسع من السكان، بما في ذلك الطبقات الأكثر هشاشة.

التوصيات الرئيسية

الإطار القانوني

- تعزيز الإطار القانوني المتعلّق بالمشاركة (قانون أو مرسوم خاص بالمشاركة بالمعنى الواسع واستحداث إطار قانوني يتعلق بالحق في تقديم الالتماس)
- تعزيز تنفيذ الإطار القانوني لمشاركة المواطنين.ات على مستوى الجماعات المحلية ومواصلة التوعية **بأهمية استخدام الآليات** التي ينص عليها القانون.
- النظر في **إعداد استراتيجية وطنية مخصصة لتعزيز المشاركة**.
- إعداد **دليل** يعرض المعايير **والأساليب والخيارات** المتاحة لإجراء الاستشارة.
- **تنظيم** الاستشارات **ومأسستها** عليها قبل أي نص قانوني أو سياسة عمومية.

الإطار المؤسساتي

- تكليف **هيكل لتنسيق عمليات المشاركة** (إدارة قاعدة بيانات للعمليات المنفّذة ودعم الهياكل الإدارية وإجراء تقييمات...) ودعم التنسيق الوثيق بين جميع الهياكل ذات التفويض المتعلق بالمشاركة.
- **الترفيع في الموارد البشرية والمالية** المخصّصة لضمان استدامة مبادرات المشاركة والمشاركة الإلكترونية.
- الاستمرار **في بناء مهارات وخبرات الموظفين.ات العموميين.ات** في هذا المجال وتوعيتهم.نّ بفوائد مشاركة المواطنين.ات.
- تعزيز **الموارد البشرية** المخصصة للتواصل مع المواطنين.ات في الجماعات المحلية.
- تعزيز **آليات مكاتب العلاقات مع المواطنين.ات** من خلال تحسين التنسيق الداخلي ومواءمة الإجراءات وتعزيز الاتصال الخارجي. تعزيز التعاون مع إدارة العلاقة مع المجتمع المدني ووحدة الإدارة الإلكترونية.

على المستوى العملي

- النظر في توحيد أو على الأقل ربط مختلف منصات المشاركة الرقمية ووظائفها المختلفة.
- إعادة إطلاق حملات اتّصالية للتعريف بمنصات المشاركة وتعزيز المكتب الخلفي للمشاركة الإلكترونية.
- توسيع وتعميم اعتماد مواثيق المواطنين.ات بما يتماشى مع المرسوم عدد 2018-1067.
- التشجيع على استخدام الاستفتاء في المستوى المحلي.
- تقديم ملاحظات تقييمية (*feedback*) لمنظمات المجتمع المدني والمواطنين.ات حول عمليات المشاركة.
- وضع استراتيجية التواصل لرفع مستوى الوعي العام بالمشاركة وإطلاعهم على أدوات المشاركة المتاحة وتقديم الممارسات الجيدة.
- تنويع الأدوات خارج المنصات الرقمية وتطبيقات الهاتف الجوّال، حتى لا تُقصى الفئات السكانية الأقل ارتياحًا للتقنيات الجديدة.
- إعادة إطلاق ديناميكية التعاون بين السلطات والمجتمع المدني من خلال الحوار بهدف التصميم المشترك لعمليات تشاركية وأنماط جديدة للمشاركة.

إدماج وإشراك المجموعات الممثّلة تمثيلا ناقصا في تونس

يُعتبر إيلاء الاهتمام للفئات المهمشة والممثلة تمثيلا ناقصا أمرا أساسيا في حماية وتعزيز الفضاء المدني بل ضروريا لمشاركة مواطنية دامجة ولتحقيق الحكومة المفتوحة.

أولت تونس اهتمامًا خاصًا لهذه المسألة من خلال سياسة الدولة التي كانت تاريخيا استباقية فيما يخصّ مسألة المساواة بين الجنسين وحقوق النساء. فسنّت عام 2017 على سبيل المثال قانونًا يتعلّق بالقضاء على العنف ضد المرأة. وفي عام 2018 أيضا، أصبحت تونس أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتمد قانونًا للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وبالمثل، تمّ اتخاذ عدد من التدابير لتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدّم التشريعي الكبير المُحرز، لا يزال تنفيذ هذه الأحكام متفاوتًا ويتطلّب بذل المزيد من الجهود لتفعيل الإطار المؤسساتي وتعزيز الجوانب الوقائية والتعليمية وتوسيع الإطار القانوني ليشمل جميع أشكال التمييز على أساس العرق والدين والجنس والتوجه الجنسي. إنّ إلغاء بعض أحكام المجلّة الجزائية وخاصة المتعلّقة بتجريم المثلية أصبح أمرا ضروريا لوضع حد لعدد من الممارسات التمييزية. كما أنّ تعزيز تكوين القضاة وقوات الأمن وتوعيتهم من شأنه أن يدعم تفعيل سبل الانتصاف لضحايا التمييز.

التوصيات الرئيسية

الإطار القانوني والمؤسّساتي

- **استكمال الإطار القانوني** عبر سنّ تشريعات تمنع جميع أشكال التمييز إضافة لقانون القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- مواصلة الجهود لإلغاء أو تعديل فصول المجلة الجزائية المتعلقة بجرائم الاعتداء على الأخلاق الحميدة وتجريم المثلية.
- دعم **تفعيل اللجنة الوطنية لمناهضة التمييز العنصري** وضمان المشاركة المتوازنة بين الحكومة والمؤسسات العمومية ومنظمات المجتمع المدني.

على المستوي العملي

- إنتاج **بيانات مصنّفة** بهدف تعزيز المعلومات حول التهميش.
- تعزيز أو تنظيم **أنشطة توعوية وحلقات تكوين** للموظفين.ات العموميين/ات حول **الإدماج والتمييز**، منها التمييز العنصري كما ينصّ عليه القانون عدد 50-2018.
- مواصلة الجهود **لزيادة الوعي بين القضاة وقوات الأمن** حول تطبيق النصوص القانونية المعتمدة حديثًا في مجال الإدماج مثل القانون عدد 58-2018 المتعلّق بالقضاء على العنف ضد المرأة والقانون عدد 50-2018 المتعلّق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- إطلاق **حملات إعلامية** حول حقوق الأقليات وآليات تقديم الشكاوى والتشجيع على فضح أعمال التمييز.
- الاستمرار في إجراء التحقيقات والتتبّعات في جميع حالات التمييز بما في ذلك خطاب الكراهية والهرسلة الإلكترونية والتهديد والترهيب، وتشجيع الضحايا على تقديم الشكاوى وضمان المتابعة القضائية حتى تنجح التحقيقات، وبالتالي الحد من الإفلات من العقاب.
- تعزيز الجهود الداعمة **لمشاركة الفئات الهشّة والأقليات في الحياة العامة والجمعيات التي تمثلها** من خلال إشراك الجمعيات في الاستشارات حول مواضيع المصلحة العامة، بالإضافة إلى المواضيع الخاصة بالفئات التي تمثلها.

مسح الفضاء المدني في تونس

يقدّم مسح الفضاء المدني في تونس تحليلًا معمّقًا للأطر القانونية والسياسات العمومية والمؤسّساتية والممارسات التي يقوم عليها الفضاء المدني والتي هي ضرورية للجهات الفاعلة غير الحكومية للنفاذ إلى المعلومة والتعبير وتكوين جمعيات والتنظّم والمشاركة في الحياة العامة. يقيّم المسح الأبعاد الأربعة الرئيسية للفضاء المدني: الحقوق والحريات المدنية والحقوق والحريات الرقمية والإعلامية والبيئة المَمّكِنة لمنظمات المجتمع المدني والمشاركة المواطنة في إعداد السياسة العمومية واتخاذ القرارات. ويتطلّب الأمر منظورًا طويل الأجل لتقييم التقدم المحرز خلال العقد الماضي والتعرّف على التحديات المتبقية وتقديم توصيات عملية لتعزيز الفضاء المدني كشرط مسبق لإصلاحات الحكومة المفتوحة في تونس.

OCDE
DES POLITIQUES MEILLEURES
POUR UNE VIE MEILLEURE

للمزيد من المعلومات

www.oecd.org/gov/open-government
oe.cd/CivicSpace

OECDgov.oecd.org

SCAN DE L'ESPACE CIVIQUE EN TUNISIE (2023)

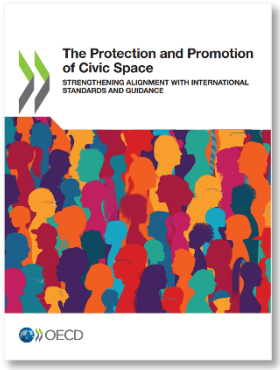

LA PROTECTION ET LA PROMOTION DE L'ESPACE CIVIQUE (2022)